الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
المدير العام

الرقم: ١٧٦٦٧/م/٢٠٠٨

٢٢ كانون الأول ٢٠٠٨

معالي وزير المالية

الموضوع: محضر اجتماع متعلق بأموال الصندوق البلدي المستقل.

نودعكم ربطاً صورة عن محضر الاجتماع الذي عقد في وزارة الداخلية والبلديات وحضره ممثلون عن وزارة الداخلية والبلديات ووزارة المالية ومجلس الإنماء والاعمار، وخصص للبحث في المشكلة المزمنة المتعلقة بأموال الصندوق البلدي المستقل لاسيّما نفقات النظافة المدفوعة منه.

للتفضل بالاطلاع.

مدير المالية العام

الان بيفاني

محضر اجتماع

عطفاً على اجتماع سابق بين معالي وزير المالية د.محمد شطح ومعالي وزير الداخلية والبلديات الاستاذ زياد بارود، عقد عند الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة الواقع في ٢٠٠٨/١١/٢٨. اجتماع في وزارة الداخلية والبلديات حضره السادة :

عن وزارة الداخلية:

- الاستاذ خليل الحجل مدير عام الادارات والمجالس المحلية
- العميد نقولا الهبر مدير الادارة المشتركة
- السيدة نورما نصير رئيس محاسبة الصندوق البلدي المستقل

عن وزارة المالية :

- الاستاذ الان بيفاني مدير المالية العام
- السيدة موني الخوري مدير الخزينة
- السيد فادي تميم

عن مجلس الانماء والاعمار:

- الاستاذ ابراهيم شحرور

خصص الاجتماع للبحث في المشكلة المزمنة المتعلقة بأموال الصندوق البلدي المستقل، لاسيما في ما خص نفقات النظافة وما يتعلق بها.

بداية تبين أنه سبق لمدير المالية العام ولمدير الخزينة مراراً أن لفتا نظر وزراء المالية إلى هذه المسألة والى مكامن المشكلة والى تفاقم الأوضاع، إلى أن بادر معالي وزير

المالية د.محمد شطح ومعالي وزير الداخلية والبلديات الأستاذ زياد بارود واجتمعا بهذا الخصوص، وقد نتج عن ذلك الطلب إلى السادة المذكورين أعلاه إلى التشاور ورفع المحضر المرفق إليهما.

تم الاتفاق بين المجتمعين على النقاط التالية:

١- لفت النظر إلى الوضع القانوني الشاذ في ما خص حلول الدولة مكان البلديات في التعاقد مع المتعهدين، وهذا يخالف أحكام المادة ١٢٨ من قانون البلديات، فضلاً عن الوضع غير السليم الناتج عن تحميل النفقات الى اتحادات البلديات مباشرة، في حين ان هذا العبء يجب ان يلقى على البلدية كونها المرجع الصالح في ما خص القيام بالأعمال التي تدخل في إطار مهامها. ومن جهة ثانية تفهم المجتمعون صعوبة قيام بلديات بيروت الكبرى بالتعاقد بمفردها دون تدخل الدولة شرط أن تقترن هذه العقود بموافقة البلديات المعنية بما يؤمن مشاركتها في القرار المتخذ بالحد الأدنى، ولكي يتسنى لها الدخول في التفاصيل ومحاولة تحسين شروط العقد.

٢- اتفق المجتمعون على ضرورة تحديد المداخيل التي تحصل عليها البلديات، بالإضافة إلى احتساب ما كان يجب تسديده من قبل مؤسستي الخليوي وضرورة تقدير هذه المبالغ بأسرع وقت وبالتالي تسوية هذا الأمر.

٣- تم الاتفاق على إعادة النظر في نسبة الـ ٤٠% من الاقتطاع لغاية تغطية التكاليف المذكورة أعلاه، والتي لا أساس علمي لها. بالمقابل، ينبغي احتساب النسب الفعلية العائدة لكل بلدية مباشرة لكي تصبح قيود الصندوق البلدي واضحة وصحيحة، ولتجنب تراكم مبالغ تسجلها الدولة على البلديات وتخلق وضع مالي غير سليم للبلديات على المدى المتوسط والطويل.

٤- ينبغي تحديد الجهة التي تتحمل الرصيد السلبي المتبقي للصندوق البلدي، او كيفية توزيع هذه الأعباء، وذلك كون البلديات استفادت من الخدمات من جهة، إلا أن الدولة فرضت عليها الكلفة دون إشراكها في القرار من الجهة الأخرى.
وبعد ذلك، يجب تنفيذ التسوية بأسرع وقت.

٥- توقف المجتمعون عند مسألة وجود فوائض مالية لدى بعض البلديات، خاصةً أن العديد من المشاريع التي تقيمها الدولة ضمن إطار بلديات معينة وتدفع نفقاتها من أموال الصندوق لا يستفيد منها سواها، وبالتالي، تطرح مسألة المنطق وراء الاستقراض من قبل الدولة عامة، وتحميله لكافة اللبنانيين بينما المستفيد الوحيد من المشروع الاستثماري هي بلدية معينة، وذلك لسنوات عديدة دون أن تتكبد أي مبلغ من كلفته.

وعليه، يوصي الحاضرون بالعمل على مستوى الحكومة على إعادة توزيع واضح للمسؤوليات في الإنفاق العام لكي لا يستفيد البعض على حساب الآخرين ضمن عملية إعادة التوزيع.

مدير الإدارة المشتركة — العميد نقولا الهبر

مدير الكمالية العام — الان بيطاني

مدير عام الإفادات والمجالس المحلية — خليل الخليل

رئيس مجلسية الصندوق البلدي المستقل — لورما نصير

مجلس الإنماء والاعمار — إبراهيم شحرور

مدير الخزينة — موني غوري

فادي تميم

٤- الاخذ بعين الاعتبار وبالتساوي البلديات في حينه والتزام تمكن قادر معلوم ازاء هذا النوع من عمليات النظافة بمختلف انواعها.